اقتصاد

السودان: غرامات لـ 11 خطاً ملاحياً

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

رفضت 11 من أصل 16 شركة خطوط ملاحية عالمية التنازل عن حقوقها عن الخسائر التي نجمت عن الإغلاق الأخير للموانئ الرئيسة الذي دام 45 يوماً، من قبل محتجين ينتمون للمجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة شرقي السودان لدواع سياسية واقتصادية. وقال وكيل خط ملاحة «باي لاين» التابع لشركة «سومارين أورينت» الإماراتية - الهندية، عماد الدين هارون، لـ«العربي الجديد» إنّ خطوطا ملاحية عالمية امتنعت عن إعفاء رسوم كلّ متأخرات وغرامات الأرضيات على حاويات الواردات التي تم احتجازها بالميناء طيلة فترة إغلاق الشرق التي امتدت لـ45 يوماً، وطالبت بسداد مستحقاتها كاملة. وأشار إلى أن بعض الخطوط تحدد رسوماً بمبلغ 90 يورو في اليوم على الحاوية الواحدة 40 قدماً وهي تكلفة ضخمة على الموردين السودانيين، ولا يتحملونها وحدهم إذ يؤثر ذلك أيضاً سلباً على المواطنين بارتفاع أسعار السلع المستوردة. وكشف هارون عن تنازل 5 خطوط ملاحية عالمية فقط عن حقوقها على الموردين تقديراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها السودان وشعبه، وتضم خط «ميرسك» ويتبع لشركة «ميرسك» الدنماركية، وخط «باي لاين» ويتبع لشركة «سومارين أورينتال» الإماراتية الهندية، وخط «أم أس سي» التابع لشركة سويسرية، وخط «بي آي ال» التابع لشركة سنغافورية، وخط «سي أم أي» الذي يتبع شركة تحمل ذات الاسم فرنسية الأصل تعمل في مجال إدارة الحاويات. وطالب هارون مجلس السيادة السوداني ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وهيئة الموانئ البحرية بعدم تجديد الترخيص الملاحي لأي شركة رفضت إعفاء رسوم أرضياتها خلال فترة الإغلاق وعدم إعفائها بالمقابل من رسوم أرضيات الفوارغ، وإصدار خطاب بذلك تنديداً بعدم مساندتها السودان في ظرفه الراهن وخلال فترة إغلاق شرق السودان. وأشار إلى توجيه من المالية الاتحادية لهيئة الموانئ بإعفاء كامل لكافة الموردين من أصحاب الحاويات المشحونة بالبضائع والتي تعطل تخليصها بالميناء بسبب الأزمة، من رسوم الأرضيات.

ومن جانبه، قال مسؤول في مكتب التوكيلات الملاحية ببورتسودان، لـ«العربي الجديد» إنّ هناك مخاطبات تمت لعدد من الخطوط الملاحية العالمية عبر وكلائها بالسودان بإعفاء الرسوم المستحقة لها خلال فترة إغلاق الموانئ، مؤكداً تباين رسوم الأرضيات التي تفرضها الخطوط، وعدم قدرة المورد والمواطن السوداني على الإيفاء بالتكلفة العالية للغرامات. ودعا رئيس النقابة البديلة لعمال ميناء بورتسودان، عثمان طاهر، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى ضرورة الإسراع في حسم مشكلة الأرضيات والتي تعيق انسياب العمل بالميناء لتسهيل عملية استقبال الواردات للبلاد بلا عوائق، مشيراً إلى أنّ فترة الإغلاق تسببت في ازدحام الأرضيات بأكثر من 100 ألف حاوية.

وأعرب طاهر عن أمله في أن تحذو التوكيلات العالمية حذو المالية السودانية بإصدار خطاب عفو عام عن رسوم الموانئ للموردين، اعتباراً من بداية الإغلاق وحتى عودة افتتاح الشرق لكونها مشاكل طارئة لم يكونوا سبباً فيها.

(Getty)

إيطاليا تستهدف العودة لنمو ما قبل الجائحة

قال وزير الاقتصاد الإيطالي، دانييلي فرانكو، إن اقتصاد البلاد قد ينمو 6,3 بالمئة هذا العام، وهو ما يفوق المستوى الرسمي المستهدف البالغ ستة بالمئة الذي حددته الحكومة في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي.

وأبلغ الوزير دانييلي فرانكو البرلمان، أول من أمس أن «هدفنا هو إعادة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الأزمة في النصف الأول من 2022، وربما في الربع الأول من 2022». وقال إن «إيطاليا من المتوقع أن تنهي العام بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأقل من 153,5 بالمئة التي توقعتها الحكومة في سبتمبر/ أيلول وعجز في الميزانية أقل من نسبة 9,4 بالمئة التي توقعتها الحكومة.

أخبار مختصرة

الفائض التجاري السعودي يصعد 228%

صعد فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية (النفطية وغير النفطية) بنسبة 228 بالمائة على أساس سنوي، خلال أول تسعة أشهر من العام الحالي (من يناير/كانون الثاني حتى سبتمبر/أيلول). وحسب مسح للأناضول استناداً إلى بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية (حكومية)، أمس الأربعاء، بلغ فائض الميزان التجاري 80,2 مليار دولار. وكان فائض الميزان التجاري للسعودية بلغ، خلال الفترة المناظرة من عام 2020، نحو 24,4 مليار دولار. وارتفعت قيمة الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية)، بنسبة 54,1 بالمائة، إلى 193,9 مليار دولار، فيما ارتفعت الواردات 12,2 بالمائة، إلى 113,7 مليار دولار. وصعدت قيمة الصادرات «النفطية» للسعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، خلال الفترة المذكورة، بنسبة 63,2 بالمائة.

شركة NSO الإسرائيلية مهددة بالإفلاس

قالت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية إن شركة السايبر الإسرائيلية «NSO» التي تنتج برمجيات التجسس «بيغاسوس» باتت مهددة بالإفلاس. وأشارت الصحيفة إلى أن خطر الإفلاس الذي تواجهه «NSO»، والذي حذرت منه شركات الائتمان، تعاظم بعد سلسلة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الشركة أخيراً. وأوضحت الصحيفة أن شركة التصنيف الائتماني «موديز» قد خفضت تصنيف «NSO» بمقدار درجتين لتصل إلى Caa2؛ حيث حذرت شركة التصنيف من أن شركة السايبر الإسرائيلية قد تواجه صعوبة في سداد ديونها، التي تبلغ حاليا 500 مليون دولار».

فرنسا تواصل تقييد التأشيرات المغربية

لن تخفف فرنسا الإجراءات المشددة التي فرضتها على المغاربة من أجل الحصول على تأشيرات شنغن، فقد أكدت أن قرارها سيبقى سارياً ما دامت أسبابه قائمة، فيما يعبّر رجال أعمال عن ضيقهم من ذلك القرار. وعبّر فرانك ريستر، الوزير المكلف بالتجارة الخارجية الفرنسي، في مؤتمر صحافي، أول من أمس، في الرباط، عن ربط العودة عن تشديد الشروط بعودة الرعايا المغاربة المقيمين بصفة غير قانونية في فرنسا.

الليرة التركية و«معركة الاستقلال»

مصطفى عبد السلام

دعونا نضع أمور بجانب بعضها حتى نحاول فهم ما يدور في تركيا من تهاو غير مسبوق لعملتها، وقفزات في أسعار السلع والخدمات لم تشهدها البلاد منذ سنوات. خارجياً، هناك ضغوط على أردوغان من عدة أطراف بهدف التأثير على شعبيته عبر إثارة الاضطرابات ليس فقط في سوق الصرف، أو التأثير على الاقتصاد، ولكن بهدف أكبر وهو إهالة التراب على تجربة «العدالة والتنمية» وإزاحته عن الحكم.

وهناك دول تضغط على تركيا للعودة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، والخضوع لشروطه المجحفة بحق المواطن والاقتصاد.

داخليا يجب أن نرصد عدة أمور منها السباق المحموم من قبل الأتراك على شراء الدولار والذهب حفاظا على ما تبقى من مدخراتهم، وهذه ظاهرة جديدة على المجتمع الذي طالما دافع عن عملته في مواجهة المضاربات والضغوط.

يواكب هذا السباق تحرك بطيء من قبل البنك المركزي لمعالجة التهاوي، وهنا نحن أمام عدة تفسيرات لهذا البطء، منها أن التهاوي جاء على هوى الحكومة التي تسعى لإحداث طفرة في الصادرات التي تجاوزت بالفعل 200 مليار دولار، أو أن الحكومة لا تريد أن يستدرجها المضاربون للتضحية بالاحتياطي النقدي، أو أن أولوية الحكومة حاليا هي الالتزام بسداد الديون وفاتورة الواردات، وليس مكافحة التضخم والمضاربة في العملة.

داخليا أيضا، يجد أردوغان أن قضية خفض الفائدة مطلب جماهيري سواء لقطاع كبير من الشارع الذي يعتبرها ربا من الناحية الدينية، أو لقطاع المال والأعمال والصناعة حيث إن الخفض في صالحه لأنه يقلل تكلفة الإنتاج ويزيد أرباح الشركات، وبالتالي لا يريد التخلي عن هذه القضية.

وسط هذه الاعتبارات الداخلية والخارجية فإن اللافت أن أردوغان لم يدعُ هذه المرة الأتراك للدفاع عن عملتهم، ولم يستدع شعارات منها أن العملة مثل علم الدولة وأنها خط أحمر وأن هناك مؤامرة عليها، بل تحدث عن حرب الاستقلال الاقتصادي وأننا سنخرج منتصرين فيها، لأن أردوغان يدرك أن المضاربة هذه المرة تأتي من الداخل، وأن المواطن بات يتململ من التضخم العالي وربما بدأ يفقد الثقة في عملته. الليرة سترتفع خلال الفترة المقبلة خاصة مع تحسن مؤشرات الاقتصاد، لكن بشرط أن يرفع أردوغان وصايته عن البنك المركزي، وألا يعتبر قضية خفض الفائدة أولوية في ظل زيادة التضخم، والأهم إعادة ثقة المواطن في عملته، لأن الخطوة كفيلة بتوقف الأتراك عن المضاربة، والحد من ظاهرة «الدولرة»، وإعادة السيولة الدولارية التي تراكمت في البيوت إلى البنوك، وبالتالي تعويض النقص الحاصل في سوق النقد الأجنبي.

العملة اللبنانية تتهاوى إلى 24 ألف ليرة مقابل الدولار

ارتفع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة في لبنان، أمس الأربعاء، قرب 24 ألف ليرة للدولار الواحد في تعاملات السوق غير الرسمية «السوداء»، في ارتفاع غير مسبوق منذ تشكيل الحكومة. وبلغ سعر الدولار اليوم وفق بيانات التداول في السوق السوداء، 24 ألف ليرة لبنانية للشراء، في حين سجّل 24,050 ألف ليرة للبيع، وسط مخاوف من استمرار ارتفاعه.

في السياق، ترأس الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس، اجتماعاً في قصر الرئاسة شرق بيروت، حضره وزير المال يوسف الخليل، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وحسب بيان للرئاسة اللبنانية، خصص الاجتماع لعرض الأوضاع المالية في البلاد، والصعوبات التي تواجه مؤسسة «ألفاريز ومارسال» في عملية التدقيق المحاسبي الجنائي في حاكمية مصرف لبنان. وكان حاكم «مصرف لبنان»، أعلن أول من أمس، أن البنك المركزي لديه الآن 14 مليار دولار من السيولة المتاحة في احتياطي العملة الصعبة، كاشفاً أن لبنان لم يقدم بعد تقديرات لحجم الخسائر في نظامه المالي إلى صندوق النقد الدولي لكنه يعمل بجد لتوقيع مذكرة تفاهم مع الصندوق بحلول نهاية العام.

ومع بداية الأزمة الاقتصادية في نهاية عام 2019 وبدء انهيار الليرة اللبنانية أُستنزفت الاحتياطات الإلزامية للبنك المركزي بينما قدم مصرف لبنان الدولارات بأسعار صرف مدعومة بشدة لتمويل واردات، من بينها الوقود والمواد الغذائية والدواء.

وتفاقمت الأزمة المالية في لبنان، التي وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أسوأ حالات الركود في التاريخ الحديث، بسبب الجمود السياسي والخلاف حول التحقيق في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع العام الماضي وأودى بحياة أكثر من 200 شخص.

وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 بالمئة من قيمتها، ودفعت الأزمة ثلاثة أرباع السكان إلى الفقر؛ وبسبب نقص السلع الأساسية مثل الوقود والأدوية تحولت الحياة إلى صراع يومي.

في المقابل، ثبتت نقابة الصرافين في لبنان، تسعير سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية بهامش متحرك بين سعر 3850 ليرة للشراء، و3900 ليرة، للبيع كحد أقصى.

وجراء نضوب احتياطي المصرف المركزي بالدولار، شرعت السلطات منذ أشهر في رفع الدعم تدريجياً عن سلع رئيسية أبرزها الوقود والأدوية، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

(العربي الجديد، الأناضول)

متفرقات اقتصادية

الجزائر تخفض فوائد القروض الاستثمارية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

اضطر البنك المركزي الجزائري للتدخل مجدداً، لتحريك مياه الاقتصاد الجامدة، وفك الانسداد الحاصل بين المؤسسات المالية والشركات ورجال الأعمال، المتعلق بعزوف في الاتجاهين عن منح وطلب القروض البنكية.

ووجه البنك المركزي تعليمة مستعجلة للبنوك النّاشطة في الجزائر، دعتهم فيها لتليين إجراءات وشروط منح القروض للمؤسسات الاقتصادية، مع تقليص مدة دراسة القروض. كما أمر البنك المركزي البنوك في وثيقة أصدرها بتخفيض نسب الفائدة من 20 بالمائة كأعلى نسبة إلى 10 بالمائة، أي بتخفيض 50 بالمائة مهما كان حجم القرض. وكان البنك قد رفع نسب الفوائد المطبقة على القروض الموجهة للاستثمار والاقتصاد من 16 بالمائة إلى 20 بالمائة سنة 2016، وذلك بعد تسجيل ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة، إلا أن دخول الاقتصاد «مرحلة الإنعاش» مع تراجع عائدات النفط ومخلفات جائحة كورونا، دفع بالحكومة إلى مراجعة قراراتها، لبعث الاقتصاد.

وفي السياق يقول عضو جمعية البنوك الجزائري، محمد جابري، إن «البنك المركزي الجزائري تدخل تحت ضغط الحكومة، لحماية المقترضين وخاصة المستهلكين (المستفيدين من القروض الاستهلاكية) من أسعار الفائدة التعسفية، ومن الطبيعي جدا أن يلعب بنك الجزائر دوره الوقائي في اتجاه المقترضين»، وأضاف جابري لـ«العربي الجديد» أن الهدف من قرار المركزي الموجه إلى البنوك ليس تثبيت أسعار الفائدة، ولكن تقديم قروض بهوامش على أساس معدلات مقبولة محسوبة وفقاً لتكاليف الموارد وإعادة التمويل وإدارة المخاطر».

وكان البنك المركزي قد ضخ منتصف يوليو/ تموز الماضي 2100 مليار دينار، ما يعادل 15,5 مليار دولار في شريان البنوك من أجل بعث الاقتصاد بقروض بنكية موجهة للشركات الكبرى والمتوسطة، لمساعدتها على مواجهة مخلفات جائحة كورونا، إلا أن نسب الفوائد المرتفعة وصرامة شروط منح القروض خاصة فيما يتعلق بالنجاعة وتأمين المخاطر جعل البنوك تتردد في منح القروض من جهة، ومن جهة أخرى عزوف المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين عن طلب قروض.

وتهاوت سيولة المصارف خلال أشهر قليلة من 8 مليارات دولار منتصف 2020، إلى 4,8 مليارات دولار نهاية ديسمبر/كانون الأول 2020، ليتواصل التهاوي إلى 3,7 مليارات دولار، مطلع 2021، حسب آخر تقرير للبنك المركزي الجزائري، وذلك لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة.

إلى ذلك، أكد عضو الكونفدرالية الجزائرية للمقاولين، عبد الواحد بن نبري، أن «تخفيض نسب الفوائد من طرف المركزي وإن كانت خطوة مرحبا بها إلا أنها جد متأخرة، كنا نطالب بهذا الإجراء نهاية 2020 حتى نستطيع النهوض مع بداية السنة الحالية، في قطاع البناء والأشغال العامة».

3700 شركة بناء أغلقت أبوابها (فايز نور الدين/فرانس برس)

نقص التمويلات يخنق الاقتصاد التونسي

تواجه الحكومة التونسية صعوبات بالغة تعرقل حصولها على تمويلات تخفّف عبرها أزمتها المالية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تضيق تدريجيا مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للسلطات التونسية، فيما ترتفع المطالب الاجتماعية من قبل العاطلين عن العمل والمواطنين الرافضين لظروف عيشهم الصعبة نتيجة تراجع كل الخدمات العامة. وبسبب صعوبات تمويل الموازنة تدير السلطة ظهرها لمطالب المواطنين وسط توقعات بأن يحمل مشروع قانون موازنة 2022 إجراءات تقشفية تحد من الدعم الحكومي الموجه للطبقات الضعيفة والمتوسطة في إطار وصفة الإصلاح الاقتصادي التي ستنفذها حكومة نجلاء بودن مقابل الحصول على تمويلات من صندوق النقد الدولي. وكشف بيان نشرته سفارة الولايات المتحدة الأميركية، أول من أمس، أن نائب مساعد وزير الخزانة المكلف بأفريقيا والشرق الأوسط إريك ماير حث الحكومة التونسية في لقاء جمعه بوزيرة المالية سهام البوغديري، ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي، على اتخاذ إجراءات بشأن مجموعة الإصلاحات الهيكلية اللازمة لوضع الاقتصاد التونسي والمالية العمومية على مسار مستدام. كما أشار المسؤول الأميركي وفق ما ورد في البلاغ ذاته إلى أن تنفيذ هذه الإصلاحات يمثل أيضا الأساس لاستمرار الدعم الاقتصادي القوي من قبل شركاء تونس الدوليين. وقال الخبير المالي، محمد منصف الشريف، إن الرسالة التي حملها مسؤول الخزانة الأميركية واضحة وهي أن صندوق النقد الدولي لن يمنح السلطات التونسية أي هوامش مناورة جديدة على غرار المفاوضات السابقة. وأشار الخبير المالي في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن وصفة الإصلاح ستطبق هذه المرة للحصول على التمويلات اللازمة وفرملة الأزمة المالية رغم المعارضة الاجتماعية التي قد تواجهها، مرجحا تحمل التونسيين لضغوط جديدة قد تنتج عن الرفع السريع للدعم وارتداد ذلك على حياة المواطنين من ذوي الدخل المتوسط والضعيف. وأكد الشريف أن الحكومة بدأت فعلا في تنفيذ توصيات المؤسسات المالية بإعلانها رفض تفعيل قانون توظيف من طالت بطالتهم في القطاع العام، ما تسبب في حالة احتقان عامة في صفوف مئات الآلاف من خريجي الجامعات. ومؤخرا بدأت تونس مفاوضات تقنية مع صندوق النقد الدولي من أجل برنامج تعاون مالي جديد لم تحدد قيمته بعد مقابل إصلاحات اقتصادية ستنفذها حكومة نجلاء بودن. ويواجه الاقتصاد التونسي صعوبات منذ عام 2011، حيث لم يتجاوز معدّل النمو 0,6% خلال السنوات العشر الأخيرة. كما ارتفعت نسبة التضخم إلى 6% وزادت الأزمة الصحية تفاقم الوضع في البلاد وحرمتها من إيراداتها السياحية. وكشف قانون الموازنة التعديلي الذي نشرته الحكومة مؤخرا بالجريدة الرسمية، عن مراجعة شاملة لكافة المؤشرات الاقتصادية للعام الحالي، حيث توسع العجز في موازنة العام الحالي ليبلغ 9,7 مليارات دينار مقابل عجز متوقع بـ7 مليارات دينار في المشروع الرئيسي الذي أقره البرلمان المجمدة أعماله في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

أميركا تحث الحكومة التونسية على إجراء الإصلاحات

كما رفعت الحكومة مبلغ اعتمادات التعهد لنفقات الميزانية من 43,9 مليار دينار إلى 48,4 مليارا، فيما زادت موارد الاقتراض الداخلي من 5,5 مليارات دينار إلى 8,1 مليارات دينار.

تحقيق

سوق العقارات المصري يعيش أزمة واسعة منذ فترة، وسط تحذيرات من تفاقم الركود في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الوحدات المترتبة على قفزات أسعار مواد البناء. وحسب مراقبين، يعاني السوق، من عمليات احتكار واسعة من الدولة ورجال الأعمال، ما ساهم في تعميق الأزمة التي يمرّ بها القطاع. وفي ظلّ هذه التطورات يتوقع مراقبون لـ«العربي الجديد» أن تحدث «فقاعة عقارية» بالتوازي مع استمرار تضخم الأسعار محلياً وعالمياً، والانكماش في الشراء

عقارات مصر في «الإنعاش»: احتكار وفوضى بالأسواق

القاهرة ـ **عادل صبري**

غادر الصيف وهلَّ الشتاء والحال الذي يعيش به سوق العقارات في مصر كما هو منذ عامين. زيادة في العرض مع ندرة الطلب، وارتفاع في أسعار الوحدات، وانخفاض في قيمة دخل المواطنين، وفوضى تسكن الأسواق لأسباب قانونية وسياسية، منذ سنوات، تبحث عن حل، مهددة تارة بـ«فقاعة عقارية»، وأخرى بركود تضخمي، يأتي على الأخضر واليابس. سوق العقارات في مصر يعيش أزمة واسعة منذ فترة، حسب دراسات حديثة، آخرها أطلقها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، حذر فيها من «مواجهة القطاع العقاري لأزمة نتيجة زيادة المعروض، مع تراجع القدرة الشرائية للمصريين، بما أدى إلى تباطؤ البيع في أسواق التجزئة».

النداء الذي أطلقه باحثون ومستثمرو عقارات، خلال الفترة الأخيرة، لم يجد صدى مسموعاً لدى الجهات المعنية في الدولة، وعلى رأسها الحكومة، والمؤسسات السيادية، التي دخلت بكلّ ثقلها المالي والإداري لمنافسة الشركات في إقامة مئات المشروعات العقارية، ذات المستويات الفاخرة في أغلبها والمتوسطة أحياناً بما زاد السوق تخمة. ويأتي ذلك رغم استعانة الحكومة بعدد من كبار رجال الأعمال من ذوي الحظوة الذين تحصلوا على أراضٍ منها، في وقت أصبحت فيه الدولة هي المحتكر لبيع الأراضي للقطاع العقاري، بعد وقف المشروعات الأهلية في المحافظات، والذين بشروا الصيف الماضي بأنّ حركة السوق ستعود بقوة بعد توقفها لمدة عامين بسبب الإغلاق الإجباري مع انتشار جائحة كوفيد 19، ومع ذلك خابت توقعاتهم.

فشل مبادرة التمويل

كان منتظراً أن تشهد الأسواق انفراجة، خصوصاً مع إعلان الحكومة عن دعم للقطاع بمبادرة تبلغ قيمتها 100 مليار جنيه للتمويل العقاري (الدولار = 15,7 جنيهاً)، والتعهد بدعم الراغبين من متوسطي الدخل في الشراء بفائدة بنكية لا تزيد عن 3% وزيادة مدة السداد إلى 30 عاماً.

كما بشرت بعض شركات التسويق بحاجة العاصمة وحدها إلى بناء 500 ألف وحدة خلال 3 سنوات فقط، إلّا أنّ الواقع جاء عكس ذلك. فالمبادرة الرئاسية لم تنفذ، لأنّ البنوك تضع شروطاً قاسية لإقراض القطاع العقاري، خوفاً من أن يمر بـ«فقاعة» مثلما مرت به الأسواق الأميركية عام 2008، وأدت إلى إفلاس بنوك وأزمة مالية دولية.

وتمرّ الصين بأزمة حادة مع انهيار القطاع العقاري بها، بالإضافة إلى أنّ أغلب الشركات التي تتولى إنشاء وتسويق العقارات لم تنهِ إجراءات نقل ملكية الأراضي التي تقام عليها تلك المشروعات، بما يزيد من حذر البنوك في التعامل معها.

يحمّل مراقبون الحكومة المسؤولية عن تدهور حالة السوق، التي «احتكرت بيع الأراضي، وأصبحت المنافس لكلّ المستثمرين العقاريين، وبدلاً من أن توجه مشروعاتها لخدمة موظفيها والطبقة العاملة، اتجهت إلى الإسكان الفاخر وفوق المتوسط الذي كانت توفره الشركات الخاصة، المحركة للسوق خلال السنوات السابقة للأزمة الحالية. ويرجع المختص في الشؤون العقارية تامر فهمي الأزمة إلى كثرة المعروض ورفع المطورين سعر البيع، للوحدات القديمة والجديدة، مع اعتمادهم على الإنفاق ببذخ على التسويق، بما أصاب «قلب السوق» في مقتل.

ومن جانبها، تلفت ماري بطرس، في حديثها مع «العربي الجديد»، إلى تراجع استثمار الأفراد في العقارات، بعدما كانت هي الوعاء الادخاري الأول للمصريين، بسبب ارتفاع أسعار البيع، مع إحجام شريحة كبرى من المصريين عن الشراء، فأحدث ذلك فجوة بين العرض والطلب.

مخاوف الركود

وفي استطلاع «العربي الجديد» لآراء عدد من المواطنين، أعربوا عن مخاوفهم من عدم وجود منظومة تحمي المشترين في ظلّ الارتفاع الجنوني للعقارات، وفي المقابل يتخوف المستثمرون من تفاقم حالة الركود.

ويتوقع ممدوح الشاهد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تحدث «فقاعة عقارية» بالتوازي مع استمرار الموجة التضخمية في الأسعار محلياً وعالمياً، والانكماش في الشراء. بينما يرى حسام عبد الغني أنّ الأزمة ترجع إلى عدم وجود منظومة قوانين تحمي المشتري من التعرض لـ«النصب والخداع» من جانب الشركات المنفذة والمطورة، وأصبح الاستثمار في العقار أمراً غير مربح.

ويفسر عادل بدير هذه النفقات بما فرضته الحكومة من ضريبة التصرفات العقارية على المشتري بواقع 2,5%، والضريبة العقارية على العقارات المغلقة. بينما يؤكد عماد حسني أن تدخل شركات الدولة في السوق العقاري «أخبط» كلّ شيء، إذ تقود المضاربة على رفع الأسعار، وهو ما يؤيده آخرون بأنّ الحكومة هي التي بدأت برفع قيمة بيع الأراضي ووحداتها بعشرات الأضعاف عن قيمتها السوقية، فأسرعت الشركات الأخرى بتقليدها، خصوصاً في المناطق التي يقبل عليها المشترون أملاً في حفظ استثماراتهم وتحقيق أرباح من الوحدات التي يشترونها مستقبلاً.

مشروعات الشركات الحكومية وراء زيادة أسعار مواد البناء

«نصب المطورين»

ويتهم مواطنون الحكومة بأنّها وراء ركود السوق العقاري، كما تذكر هالة الكرابيجي، لعدم وجود مظلة قانونية تحمي المشترين من «نصب المطورين» العقاريين، الذين يتأخرون عادة في تسليم الوحدات، وكثيرون منهم يسلم الوحدات غير مطابقة للشروط، بما يشعر المشترين بعدم الأمان. وتذكر شاهيناز الخياط أنّ القوانين الحالية لا تحمي حقوق المشتري، لذلك يظل خاضعاً لعقود الإذعان التي يكتبها لصالحه، وإما يتعرض لبطشه والمشاكل المترتبة عن قدرته على التلاعب بالعملاء.

لذلك، ينادي مختصون في الشأن العقاري بسرعة إصدار البرلمان لقانون المطور العقاري الذي تعطل إصداره العام الماضي، لتنظيم السوق العقاري، ويلزم الشركات المرخص لها فقط بالبناء ويضع رقابة صارمة على التنفيذ تضمن حقوق كلّ الأطراف، وينظم سوق العمل.

وعندما سألنا حسام فريد، وهو أحد المتضررين من المطورين العقاريين بما قررته الرئاسة المصرية بعدم بدء الشركات بالإعلان عن الوحدات العقارية وبيعها دون تنفيذ 30% من المباني، قال إن هذا لم يحدث على أرض الواقع. وبمراجعة لما قررته الرئاسة، في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، تبين عدم التزام الشركات بما قررته حتى الآن، إذ ما زال السوق يعمل بالأساليب نفسها، فتعلن الشركات، ومن بينها الحكومية والتابعة للأجهزة الأمنية والسيادية، عن بيع مشروعاتها، بمجرد الاتفاق الأولي مع الوزارة المعنية على المشروع، وتسوقه بنفسها أو عبر مطورين تابعين لها، دون الالتزام بهذه الضوابط.

ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج

تلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية، مؤخرا، عددا من الشكاوى المقدمة من الصناعة المحلية في مصر. وأكد مساعد وزيرة التجارة والصناعة للشؤون الاقتصادية، إبراهيم السجيني، في تصريحات صحافية سابقة، انه تبين بعد دراسة الشكاوى وجود ارتفاع كبير في اسعار مدخلات الانتاج والسلع الوسيطة، فضلا عن عدم توافر المنتج المحلي البديل بالقدر الكافي لتغطية احتياجات السوق المحلي، مشيرا إلى ان ذلك اثر على ارتفاع تكلفة المنتجات تامة الصنع، الامر الذي يؤثر سلبا على تنافسية الصادرات المصرية، مما دفع الوزارة إلى اتخاذ قرار إلغاء الرسوم على واردات الحديد والالومنيوم.

ارتفاع 70% في أسعار بعض مواد البناء (أحمد حسن/فرانس برس)

تفاقم ركود أسواق العقارات خلال الفترة الأخيرة (خالد دسوقي/فرانس برس)

مخالفات البيع المبكر

حسب مراقبين، تتوسع العديد من الشركات في عمليات البيع لمراحل تالية في المشروع دون أن تحصل على أيّ موافقات رسمية، أو الأراضي اللازمة لها، بل هناك من استغل تركيز الرئاسة على مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، وباع عدة مراحل في المشروعات دون أن يشرع في بناء مرحلة واحدة، ومن بينها مشروعات لشركات حكومية. وكانت الرئاسة المصرية قد أعلنت، مؤخراً، عن انتقال الحكومة بالكامل إلى العمل من الحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة، ابتداء من ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وكلف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رئيس حكومته مصطفى مدبولي، ببدء فترة تجريبية من العمل مدتها ستة أشهر، لتقييم المزايا والعيوب وأوجه القصور التي ستظهر خلال تلك الفترة والعمل على حلها. ويمتلك الجيش 51% من شركة «العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية» المشرفة على تنفيذ المشروع، الذي يقع في قلب الصحراء على بعد 45 كيلومتراً شرق العاصمة القاهرة، وبلغت كلفة المرحلة الأولى منه نحو 300 مليار جنيه (19 مليار دولار تقريباً)، مقابل 49% لهيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان المصرية.

قفزات أسعار مواد البناء

ورغم تقديم المطورين العقاريين (المستثمرين) تسهيلات كبيرة في السداد، أملاً في جمع أكبر نسبة من قيمة العقار، قبل الشروع في تنفيذه، إلا أن الأسواق شهدت ارتفاعا كبيراً في الأسعار، يرجعها أصحاب المشروعات والمطورين إلى الارتفاع الجنوني في أسعار الخامات بالسوق المصري وعلى رأسها الحديد والإسمنت والأخشاب وأجور العمالة والنقل، مع ذلك يتجه السوق نحو الموت البطيء.

وحسب بيانات حديثة، سجلت أسعار مواد البناء ارتفاعات متتالية خلال الشهور الأخيرة تخطت معدلاتها 70 في المائة في بعض المواد، إذ ارتفعت أسعار الحديد من 9950 جنيهاً للطن العام الماضي إلى 15,500 جنيه في نوفمبر/ تشرين الثاني، وبنسبة زيادة (62%)، وزاد سعر طن الإسمنت من 720 جنيهاً إلى 1100 جنيه بارتفاع نسبته (52%)، بخلاف الرمل والزلط والطوب والجير والسيراميك. وفي إطار قفزات أسعار مواد البناء، قررت الحكومة المصرية إلغاء رسوم الحماية المفروضة على واردات البلاد من البليت (خام الحديد) وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم، تجنباً لتداعيات ارتفاع أسعار هذه السلع على الصناعات المحلية، خصوصاً قطاع الإنشاءات الذي يعاني من قفزات حادة في أسعار مواد البناء. وتفرض وزارة التجارة والصناعة، منذ عام 2019، رسوما وقائية بنسبة 25% على واردات حديد التسليح و15% على واردات البليت، كما تفرض منذ إبريل/ نيسان الماضي رسوما على منتجات الألومنيوم بنسبة تصل إلى 16,5%. وقالت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع، الأسبوع الماضي، إنّ الوزارة قررت إيقاف العمل بقراري فرض تدابير وقائية على واردات البليت وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم.

وقال رئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب طارق شكري، في بيان، الأسبوع قبل الماضي، إنّ هناك زيادة متوقعة بأسعار العقارات نتيجة زيادة أسعار مدخلات صناعة العقار. وأضاف أنّه بالنسبة لمواد البناء المصنعة محلياً مثل الإسمنت، فإنّ مصر لا تواجه بخصوصها أيّ مشكلة إمداد لكنها تواجه مشكلة ارتفاع الأسعار، وبالنسبة للعناصر التي يتم استيرادها مثل النحاس والألومنيوم فإنّها تشهد ارتفاعات سعرية. وأوضح رئيس غرفة التطوير العقاري أنّ مدخلات الصناعة ثلثها خرسانات شهدت ارتفاعاً بنسبة 80% تقريباً. وأشار شكري إلى أن الزيادة المتوقعة للعقار تراوح بين 10 و15% خلال الشهرين المقبلين، حتى يتمكن المطور من الوفاء بالتزاماته ويقوم بتوريد مواد بناء وخامات جديدة. وبالنسبة للمبيعات التي تمت، فإنّها لن تتأثر بارتفاع كلفة التنفيذ، لكنّ المبيعات الجديدة تواجه هذه الزيادات الجديدة.

مؤشرات الأسواق

قطر

سجل المؤشر العام لبورصة قطر، أمس الأربعاء، انخفاضا بقيمة 6,04 نقاط، أي ما نسبته 0,05 بالمئة، ليصل إلى 11 ألفا و790,01 نقطة. وتم خلال جلسة أمس، تداول 96 مليونا و020 ألفا و669 سهما، بقيمة 292 مليونا و955 ألفا و190,510 ريالا، نتيجة تنفيذ 7536 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت خلال الجلسة أسهم 17 شركة، بينما انخفضت أسعار 24 شركة أخرى، فيما حافظت 4 شركات على سعر إغلاقها السابق. وبلغت رسملة السوق في نهاية جلسة التداول 680 مليارا و131 مليونا و747 ألفا و182,690 ريال، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 680 مليارا و682 مليونا و586 ألفا و989,410 ريالا.

السعودية

شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال جلسة أمس، تنفيذ 19 صفقة خاصة على سهم شركة ذيب لتأجير السيارات، بأقل من مستويات تداول السهم خلال الجلسة. ووفقاً لبيانات السوق المالية السعودية «تداول»، بلغت قيمة الصفقات 478,59 مليون ريال، من خلال 9,03 ملايين سهم، عند سعر 53 ريالا لجميع الصفقات. وتم تداول سهم «ذيب» خلال جلسة الأربعاء بين مستويات 54,50 ريالا كأدنى سعر له، و57,90 ريالا وهو أعلى سعر للسهم حتى هذه اللحظات. وتم تنفيذ الصفقات الخاصة على نحو 21% من أسهم الشركة البالغة 43 مليون سهم، علما بأن رأس المال يبلغ 430 مليون ريال بقيمة اسمية 10 ريالات للسهم.

الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس، على انخفاض مؤشر السوق العام بـ36,76 نقطة ليبلغ مستوى 7140,47 نقطة، أي بنسبة انخفاض بلغت 0,51 في المئة. وشهدت الجلسة تداول كمية أسهم بلغت 250 مليون سهم، تمت عبر تنفيذ 11392 صفقة نقدية بقيمة 52,6 مليون دينار (نحو 173,6 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي بـ30,54 نقطة ليبلغ مستوى 5990,54 نقطة، أي بنسبة انخفاض بلغت 0,51 في المئة بعد تداول كمية أسهم بلغت 173,3 مليون سهم، تمت عبر إبرام 6552 صفقة نقدية بقيمة 20,3 مليون دينار (نحو 67 مليون دولار).

الإمارات

قالت شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية، إن ريجينال للاستثمار رفعت حصتها في أسهم رأسمال شركة النعيم القابضة للاستثمارات من 17,95 بالمائة إلى 18,5 بالمائة. أضافت الشركة في بيان لبورصة مصر، أمس، أن الشركة اشترت 1,9 مليون سهم، بقيمة 477,4 ألف دولار، بمتوسط سعر 00,24 دولار. وسجلت النعيم صافي ربح بلغ 1,7 مليون دولار منذ بداية يناير/كانون الثاني حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، مقابل أرباح بلغت 652,35 ألف دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

طاقة

جاءت القرارات المتلاحقة لأميركا واليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وبريطانيا، السحب من المخزون النفطي، بنتائج عكسية على مستوى الأسعار عالمياً، على الرغم من أن هذه الدول تستحوذ على أكثر من 40% من الطلب العالمي على الخام، ما يطرح تساؤلات حول أسباب ارتفاع الأسعار

معركة مخزون النفط

لماذا ترتفع أسعار الخام رغم تكتل الدول الكبرى ضد «أوبك»؟

واشنطن ـ **العربي الجديد**

صعدت أسعار النفط الخام بقوة في الأسواق العالمية، متجاهلة قرارات دول كبرى السحب من مخزوناتها الاستراتيجية في تكتل منسق لكبح الأسعار والضغط على منظمة أوبك وحلفائها من كبار المنتجين من أجل زيادة الإمدادات. ويشكك المستثمرون في فاعلية التحرك الذي تقوده الولايات المتحدة للسحب من احتياطيات النفط الاستراتيجية، لا سيما أن الكميات المقرر ضخها بالتعاون مع الدول الكبرى الأخرى، على رأسها اليابان والصين والهند، قد لا تتجاوز 120 مليون برميل، وهو ما يعادل استهلاك هذه الدول لبضعة أيام فقط، كما تنطوي الخطوة على مخاطر كبيرة، قد تضع واشنطن في مأزق أكبر، بينما تستفيد بكين ونيودلهي من تسرب الوقود الأميركي إليهما. وجاءت القرارات المتلاحقة لأميركا واليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وبريطانيا، السحب من المخزون، بنتائج عكسية على مستوى الأسعار عالمياً، على الرغم من أن هذه الدول تستحوذ على أكثر من 40% من الطلب العالمي على الخام، لتتجه جميع الأنظار الآن إلى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، وفي مقدمتهم روسيا، أو التكتل المعروف باسم «أوبك+»، لمعرفة رد فعلهم تجاه التكتل المناوئ، إذ من المقرر عقد اجتماع لتحالف منتجي الخام في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول المقبل لمناقشة سياسة الإنتاج في الأشهر المقبلة.

وعلى غير ما تصبو إليه أميركا وحلفاؤها في السحب من المخزون الاستراتيجي، كسرت العقود الآجلة لخام برنت حاجز 82,4 دولاراً للبرميل، أمس الأربعاء، لتواصل مكاسبها التي سجلتها يوم الثلاثاء الماضي بنسبة 3,3% عقب صدور القرار الأميركي. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى 78,7 دولاراً للبرميل، بينما كانت قد سجّلت زيادة بنسبة 2,3% في اليوم السابق.

ويوم الثلاثاء الماضي، قال البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي جو بايدن أمر باستخدام 50 مليون برميل من احتياطي البلاد الاستراتيجي من الخام، ضمن جهد منسق مع كل من الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وبريطانيا. وأعلنت الهند أنها ستسحب 5 ملايين برميل من احتياطيها، فيما أعلنت بريطانيا أنها سمحت باستخدام 1,5 مليون برميل، طوعاً، من احتياطي القطاع الخاص، وأعلنت كوريا الجنوبية أنها وافقت على السحب من مخزونها، على أن تعلن حجم الكمية ومدة السحب بعد مناقشات مع الولايات المتحدة. كما أكدت الصين، أمس الأربعاء، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية تجاو ليجيان، أنه «نظراً إلى حاجاتها وظروفها الحالية، ستستخدم مخزونها الطبيعي من النفط الخام وستتخذ تدابير ضرورية أخرى بهدف الحفاظ على استقرار السوق»، دون أن تحدد بكين متى ستتم عمليات السحب أو الكمية التي تخطط لضخها في السوق.

وذكر رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، أمس، أيضاً أن حكومته ستسحب من احتياطيات النفط، استجابة لطلب أميركي بطريقة لا تنتهك القانون الياباني الذي لا يسمح ببيع المخزونات إلا في وجود مخاطر لتعطل الإمدادات.

وكان وزير الصناعة الياباني كويتشي هاجيودا قد قال للصحافيين في وقت سابق، أمس، إن اليابان ستسحب «بضع مئات الآلاف من الكيلولترات»، لكن لم يتم تحديد توقيت البيع. ويعادل كيلولتر واحد 6,29 براميل من النفط. بينما ذكرت صحيفة نيكاي في وقت سابق أن اليابان ستطرح بحلول نهاية العام حوالي 4,2 ملايين برميل، وهو ما يعادل يوماً أو يومين من حجم الطلب المحلي على النفط، فيما يبلغ إجمالي المخزون الوطني 490 مليون برميل تقريباً.

في المقابل يؤكد محللون في قطاع النفط ومؤسسات مالية دولية أن تأثير السحب المنسق من الاحتياطيات على الأسعار سيكون قصير الأمد على الأرجح، خاصة أن الخطوة تأتي بعد أعوام من تراجع الاستثمارات في النفط وتعافٍ عالمي قوي من جائحة فيروس كورونا.

كما قد ترتد الخطوة لتزيد مأزق الإدارة الأميركية بينما تستثمرها عواصم أخرى لصالحها، مثل بكين ونيودلهي، ما دعا نواباً أميركيين إلى إعلان تحفظهم على السحب من الاحتياطي دون أن تكون هناك تدابير تحول دون تسرب الكميات إلى الخارج.

وفي السياق يتوقع متعاملون أن يتم تصدير جزء كبير من كميات النفط التي ستطرحها الولايات المتحدة من احتياطي النفط الاستراتيجي إلى بكين ونيودلهي، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس، مشيرين إلى أن الإمدادات تتالف من الخام منخفض النقاء، وهو نوع من النفط تتجنبه مصافي التكرير الأميركية، لأنه يحتوي على نسبة عالية من الكبريت، مما يجعل معالجته أكثر تكلفة، إلا أنه بالنسبة إلى بعض المشترين الأجانب، يعتبر الخام الأميركي عالي الكبريت جذاباً لأنه أرخص بكثير من خام برنت القياسي العالمي.

وتبيع الولايات المتحدة النفط بالفعل من احتياطي النفط الاستراتيجي بانتظام هذا العام، وتم تصدير حجم قياسي من تلك البراميل في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتشتري الصين والهند بنشاط الخام الأميركي عالي الكبريت الذي يتم إنتاجه في خليج المكسيك، لذلك من السهل معرفة سبب موافقة نيودلهي وبكين على المشاركة في الاستخدام المنسق للاحتياطيات الاستراتيجية من النفط بقيادة الرئيس الأميركي، وفق بلومبيرغ، ويتم تداول الخام الأميركي عالي الكبريت حالياً عند حوالي 75 دولاراً للبرميل، في مقابل أكثر من 82 دولاراً لخام برنت. وقال روب هاورث، كبير محللي الاستثمار لدى «يو بي إس ويلث مانجمنت»، إن تأثير السحب من المخزون الأميركي سيكون ضئيلاً على الأسعار، موضحاً في تصريحات لموقع «ماركت وتش» الاقتصادي الأميركي، أمس، أنه رغم أن حجم الضخ الأميركي البالغ 50 مليون برميل أكبر من 35 مليون برميل كانت متوقعة على نطاق واسع، إلا أن عدم وضوح خطة تفاصيل استرجاع هذه الكميات في غضون ما يتراوح بين عام إلى ثلاثة أعوام قادمة، قلل من تأثير القرار إلى حد ما على أسعار النفط العالمية. وأضاف هاورث: «الحقيقة هي أن التأثير سيكون متواضعاً»، مشيراً إلى أن بيانات النقل، بما في ذلك أرقام ركاب شركات الطيران، لا تزال قوية، لافتاً إلى أنه من غير المرجح أن يتراجع الطلب بشكل كبير رغم ارتفاع حالات الإصابة بكورونا وتجدد القيود في أوروبا. ووصف روبرت بوجر، المدير التنفيذي لعقود الطاقة الآجلة في شركة ميزوهو للأوراق المالية التابعة لبنك ميزوهو الياباني، في مذكرة، وضع السوق النفطية في ظل قرارات السحب من المخزونات الاستراتيجية بأنه سيكون «متارجحاً»، لافتاً إلى إمكانية عدم التزام الصينيين بالقرار.

وفي المرات السابقة لتحرير الاحتياطي الاستراتيجي من البترول في الولايات المتحدة، أرسلت بعض الكميات إلى الخارج. وفي السياق، حث اثنا عشر عضواً من الديمقراطيين في الكونغرس الرئيس جو بايدن على مكافحة ارتفاع أسعار النفط والغاز ليس فقط من خلال إطلاق البراميل من الاحتياطي النفطي، ولكن عن طريق حظر صادرات النفط الأميركية، وفقاً لشبكة «سي أن أن» يوم الثلاثاء. ويرى النواب أن السحب من الاحتياطي ليس كفيلاً وحده بحل مشكلة ارتفاع أسعار النفط والغاز، والتي أدت لزيادة التضخم إلى معدلات قياسية، إذ إن «فرض حظر على صادرات النفط الخام الأميركية سيعزز الإمدادات المحلية ويضع ضغوطاً هبوطية على الأسعار للعائلات الأميركية». لكن بنك «غولدمان ساكس» قال في تقرير سابق له إن حظر التصدير من المحتمل أن يكون «غير مجد» وسيكون له «تأثير صعودي محتمل» على أسعار التجزئة للوقود، لأن عدم تصدير النفط الأميركي سيؤدي لرفع أسعار خام برنت بسبب قلة المعروض. كما رأى مارك زاندي، كبير الاقتصاديين في وكالة موديز لشبكة «سي أن أن»، أن «حظر صادرات النفط لن يخفض أسعار البنزين بشكل ملموس، لأن السعر يتحدد إلى حد كبير من خلال أسعار النفط العالمية وليس سعر النفط المنتج محلياً، كما أنه من غير الواضح ما إذا كانت المصافي المحلية ستكون قادرة على معالجة نوع النفط بكفاءة». وتنطوي خطوة السحب من الاحتياطي الاستراتيجي على مخاطر، وفق بلومبيرغ، منها رد الفعل العكسي المحتمل من جانب تحالف «أوبك+» والذي يهدد بإلغاء أي تخفيف على قيود الإنتاج.

وتمسك تحالف «أوبك+» في اجتماع له في وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني بخطته لزيادة تدريجية لإنتاج حوالي 400 ألف برميل يومياً كل شهر، ويقاوم ضغط الأسواق العالمية لإنتاج المزيد، إذ اتفق على هذه الزيادة في يوليو/ تموز الماضي، لتستمر كل شهر حتى إبريل/ نيسان 2022 على الأقل، للتخلص تدريجياً من تخفيضات تبلغ 5,8 ملايين برميل يومياً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

محطة وقود في لوس انجليس (Getty)

30% من الطلب لأميركا والصين

تستحوذ الولايات المتحدة والصين، أكبر اقتصادين في العالم، على قرابة 30% من الطلب الدولي للنفط الخام، بمتوسط استهلاك للأولى يبلغ 17 مليون برميل يومياً، و12,5 مليون برميل يومياً للثانية، بينما تأتي الهند في المرتبة الثالثة بمتوسط واردات يومية تقدر بحوالي 4,1 ملايين برميل، تليها اليابان في المرتبة الرابعة بمتوسط 2,7 مليون برميل يومياً. ويقدر الاحتياط ي الاستراتيجي من النفط في أميركا بنحو 612 مليون برميل.

الطلب العالمي على النفط يتجه للصعود إلى 96,6 مليون برميل يومياً

الشركات الكورية الكبرى تقلص إنفاقها

سيول ـ **العربي الجديد**

أفادت بيانات متعقب للشركات، بأن المساهمات الاجتماعية للشركات الكورية الجنوبية الكبرى تراجعت بنحو 37%، في الأشهر التسعة الأولى من العام، وسط جائحة فيروس كورونا. وقال متتبع الشركات «سي أي أو سكور»، الذي يتتبع إدارة الشركات، إن 255 شركة من أكبر 500 شركة في البلاد من حيث المبيعات، تبرعت بمبلغ 1,01 تريليون وون (850 مليون دولار) للجمعيات الخيرية، خلال التسعة شهور الأولى من العام، تراجعا بـ37,1% مقارنة بعام سابق.

وأوضح، وفق وكالة يونهاب الكورية، أمس، أن التراجع يأتي في ظل جائحة كورونا، على الرغم من أن أداء الشركات كان أفضل مقارنة بعام سابق. فقد توسعت المبيعات الإجمالية للشركات بنسبة 13,8% إلى 186,2 تريليون وون خلال الفترة المذكورة، وارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 73,5% إلى 62,7 تريليون وون.

وتشمل الشركات الـ255 الشركات التي أعلنت عن تقاريرها الربع سنوية ومساهماتها الاجتماعية التفصيلية. وكانت سامسونغ للإلكترونيات أكبر مشارك اجتماعياً بقيمة 187,8 مليار وون في الفترة المذكورة، على الرغم من أن المبلغ انخفض بنسبة 21,6% مقارنة بعام سابق. وجاءت كوريا للطاقة الكهربائية الحكومية في المركز الثاني بـ88 مليار وون، وتلتها «إل جي» للأجهزة المنزلية والرعاية الصحية بـ68,23 مليار وون.

متجر لشركة سامسونغ في سيول (فرانس برس)

أسعار المنتجين في الصين تعاود التراجع

مصنع فولاذ في الصين (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية، أن معظم السلع الرأسمالية التي تراقبها الحكومة الصينية، سجلت أسعاراً أقل في منتصف شهر نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، مقارنة بمطلع الشهر نفسه. ومن بين 50 سلعة رئيسية خاضعة لرقابة الحكومة، بما في ذلك الأنابيب الفولاذية والبنزين والفحم والأسمدة وبعض المواد الكيماوية، سجلت 14 سلعة ارتفاعاً في الأسعار خلال الفترة المذكورة، بينما سجلت 35 سلعة انخفاضاً في الأسعار، في حين أن سلعة واحدة شهدت بقاء السعر بدون تغيير، وفقا للهيئة الوطنية للإحصاء، أمس الأربعاء.

وتستند البيانات التي تصدر كل 10 أيام، إلى مسح ما يقرب من 2000 تاجر جملة وموزع في 31 منطقة على مستوى المقاطعة، وفق وكالة شينخوا الصينية. وكانت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء في وقت سابق من الشهر الجاري، قد أظهرت ارتفاع أسعار المنتجين في الصين بنسبة قياسية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حيث واجهت المصانع كلفاً متزايدة بسبب قفزات أسعار الطاقة والمواد الخام، في ظل أزمة سلاسل التوريد العالمية.

وذكرت الهيئة حينها أن مؤشر أسعار المنتجين، الذي يقيس تكاليف السلع عند بوابة المصنع، ارتفع بنسبة 13,5% على أساس سنوي، الشهر الماضي، بعد زيادة نسبتها 10,7% في سبتمبر/أيلول.

أوروبا تزيد الاعتماد على الفحم

لندن ـ **العربي الجديد**

يتزايد الطلب على الفحم في أوروبا قبل حلول فصل الشتاء، في ظل القفزات التي سجلها سعر الغاز الطبيعي، الأمر الذي يدفع الوقود الأسود الأكثر تلويثاً للبيئة إلى الصعود مع نمو الاعتماد عليه.

وصعدت أسعار الوقود بالفعل في جميع أنحاء أوروبا، حيث ضرب الطقس الأكثر برودة القارة وبريطانيا هذا الأسبوع. وأدى انخفاض الرياح إلى تشغيل المزيد من محطات الفحم، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وتم تداول أسعار الكهرباء في فرنسا، أمس الأربعاء، عند أعلى مستوى منذ عام 2012. وصعدت أسعار الفحم إلى أعلى مستوى في 13 عاماً. قالت مؤسسة فيكتوري هيل كابيتال أدفايزورز، في مذكرة حول مزيج الطاقة في بريطانيا: «لقد بدأنا نرى مرة أخرى العلامات المألوفة لمصادر الطاقة الحرارية التقليدية لسد الفجوة التي خلفها التوليد المتقطع المتجدد».

وأضافت: «إذا استمر هذا الاتجاه خلال شهري ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني، فمن المحتمل أن ترتفع أسعار الطاقة مرة أخرى إلى أعلى مستوياتها الموسمية، حيث تستهلك الشبكة الوطنية المزيد من الغاز والفحم لتلبية الطلب».

وفي وقت سابق من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، أظهرت بيانات صادرة عن مكتب إحصاءات التجارة الألماني، أن حجم واردات الغاز الطبيعي انخفض بنسبة 4% في الأشهر التسعة الأولى من 2021، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لكن قيمتها قفزت 57% بفعل زيادات حادة في الأسعار.

وأشارت البيانات إلى أن حجم واردات أكبر اقتصاد في أوروبا من الغاز انخفض إلى 108,7 مليارات متر مكعب. لكن قيمة الواردات قفزت إلى 19,9 مليار يورو (22,51 مليار دولار)، من 12,7 مليار يورو في الفترة نفسها من 2020. وأدى ارتفاع أسعار الغاز إلى زيادة أسعار الكهرباء هذا العام في مختلف الدول الأوروبية. وعلى الرغم من التوسع في مصادر الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية خلال العقد الماضي، لا يزال الغاز أكبر مصدر منفرد لتوليد الكهرباء في دول مثل بريطانيا، حيث يمثل عادة ما يقرب من 40% من الإنتاج. وكان المكتب المنظم لأسواق الغاز والكهرباء في بريطانيا قد ذكر، في وقت سابق من نوفمبر/تشرين الثاني، أن أفراد نحو 15 مليون أسرة يعانون منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، من ارتفاع فواتير الطاقة. وتتسبب فواتير الطاقة المتصاعدة في ارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو، إلى أعلى مستوياته في 13 عاماً في أكتوبر/تشرين الأول.

محطة لإنتاج الكهرباء من الفحم في ألمانيا (Getty)

رؤية

اقتصاد قطر في مواجهة 3 هزات

جواد العناني

حسب تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين، أثبت اقتصاد قطر مرونة وقدرة على التكيف مع الهزّات التي واجهها خلال السنوات الأخيرة. وقد سجلت له في هذا المجال ثلاثة نجاحات واضحة. الهزة الأولى كانت عام 2008، عندما تراجعت أسواق المال عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية، وأثبت قطاع قطر المالي أنه استوعب تلك الصدمة باقتدار، حتى أن تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية يقول: «إن القطاع المالي القطري قد نجا من تلك الهزة بدون أية خدوش أو علامات».

الهزة الثانية تمثلت في المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها أربع دول عليها، السعودية والإمارات والبحرين ومصر. وقد استطاعت دولة قطر أن تستوعب تلك الهزّة التي جاءت على شكل إعلان مفاجئ يوم الخامس من يونيو/ حزيران عام 2017. ولكن قطر سرعان ما لملمت جهودها، واتّحدت الإرادة السياسية مع الإرادة الشعبية، وتمكّنت دولة قطر من الخروج من الأزمة، محقّقة معدلات نمو إيجابية فاقت 1,5%، ولم تُحدث فراغاً لأي سلع أساسية في السوق. ولما تضافرت أزمة كورونا مع استمرار الحصار عام 2020، تمكّنت قطر من تحقيق معدل نمو بلغ 0,4%، على الرغم من تراجع الاقتصاد العالمي كله بنسبة فاقت 6%.

وجاءت الهزّة الثالثة على شكل «وباء كورونا» الذي صدع له العالم بأسره، وقد استطاعت الدولة أن تسارع في اتخاذ الإجراءات الاحترازية المطلوبة، وتُحدث نظماً متكاملة متناغمة من أجل ضبط مصادر الفيروس كوفيد 19 واحتوائها، وأن تعمّم استخدام الكمّامات، وتسرع في الفحوص، وتبادر إلى تزويد المطاعيم وتعميمها، ما مكّنها من أن توازن بين نمط النشاط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وأن تبقي عدد الإصابات والوفيات بين القاطنين على أرضها، والبالغين أقل من ثلاثة ملايين نسمة، ضمن الحدود الدنيا الممكنة. ويقدّر أن معدّل النمو لهذا العام سيبلغ 1,5%، وهو معدّل جيد جداً بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبذلك تعود إلى معدل النمو الذي حققته في العامين اللذين سبقا أزمة كورونا.

ولذلك يجب أن نطرح السؤال الكبير: كيف استطاع الاقتصاد القطري أن يتجاوز هذه الصدمات، ويخرج منها بعدما انتهت المقاطعة، وزالت آثار الهزّة المالية للعام 2008، وأن تتجاوز كل هذه المحن وتحافظ على منزلتها. وبموجب المؤشرات والمقاييس المالية الدولية، فإن تقدير وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني (S&P) لدولة قطر من حيث الإقراض هي AA، وبحسب وكالة «موديز» فإن تقديرها Aa2. وهذا تقدير متميز.

حصلت دولة قطر على استقلالها رسمياً عن الاستعمار البريطاني في ديسمبر/ كانون الأول من العام 1971. وسعت لكي تنوع اقتصادها بعيداً عن النفط والغاز. وقد فعلت ذلك في البدايات عن طريق استعمال الغاز والنفط في الصناعات المعتمدة بكثافة على الطاقة مصدر تشغيل للصناعات، أو مادةً أولية.

ومن هذه الصناعات، الأسمدة والأمونيا، التي تعود بداياتها إلى عام 1969، أي قبل الاستقلال. وهنالك صناعة الحديد، وصناعات البتروكيماويات التي نمت وازدهرت بشكل كبير. وفي أثناء الحصار الرباعي، اتجهت قطر إلى تمكين الحكومة والقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي لإنشاء صناعات غذائية ودوائية متميزة. ومع شمول قطاع الصناعة في قطر للغاز والبترول، إلا أنه لا يشكل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ما قلّل من الاعتماد على صادرات الغاز والنفط ككل إلى ما دون 42%.

في المقابل، تطوّر قطاع الخدمات كثيراً. ولعل أبرز القطاعات التي شهدت نمواً متسارعاً القطاع المصرفي والمالي، حيث أنشئت في قطر بنوك تقليدية، وبنوك تعمل على الطريقة الإسلامية، وأقامت قطر «بورصة قطر» التي تعتبر واحدة من الأنشط في المنطقة العربية، وكذلك أقامت منطقة مالية حرّة. ولكن الإنجاز الكبير جاء في إنشاء جهاز قطر للاستثمار الذي يرأسه أمير البلاد، ويقوم بالاستثمار محلياً ودولياً بنجاعة وإنجاز كبير في السوق المحلية والاقتصادات الدولية. وكذلك طورت قطر صناعاتها السياحية، فأكملت البنى التحتية والفوقية وانشأت المرافق التقليدية (سوق واقف)، وأنشأت المتاحف والمكتبات ومركز التوثيق، وأقامت الفنادق والمرافق الرياضية التي ستشهد قريباً انطلاق كأس العرب، ومن بعد ذلك الحدث الأكبر عام 2022، وهو سباق كأس العالم الكروي، والذي سيبقي دولة قطر أمام أعين أكثر من نصف سكان العالم شهراً.

ويدعم كل هذه الجهود الجبارة شركة الخطوط الجوية القطرية (القطرية)، التي تعتبر من الأفضل في العالم بخدماتها وانتظامها وتنوع خطوطها.

أما سياسة قطر الخارجية، والتي مكّنت دولة بحجم قطر من أن تتجاور حدود قيد المساحة إلى العالمية، وأن تنال التعاطف من دول كثيرة، هي قدرتها على أن تتخذ سياسة خارجية تسعى إلى حل الأزمات والتوفيق بين الدول. وقد ساهمت قطر في حل نزاعاتٍ كثيرة، وتوسطت لِفَضِّها. ولا أدل على ذلك من الوساطة التي ساهمت في إنهاء الحرب في أفغانستان، ودورها في حل صراعات عربية. وكونت قطر صداقات متينة مع دول هُرعت للتعاون معها، ودعمتها كما حصل مع تركيا. ولا شك أن الذي دعم سياستها الخارجية ودورها المؤثر وسائل الإعلام العالمية التي تحسب على دولة قطر، والتي تتمتع بدرجةٍ عاليةٍ من المشاهدة والتأثير.

دولة قطر تستحق أن تهنأ بعيد استقلالها الخمسين، كما تفعل كل من دولة الإمارات ومملكة البحرين. وأنا واثق كل الثقة أن دولة قطر ستحقق مزيدا من التعاون. وأن الخمسين عاماً المقبلة ستبقي المنافسة بين دول الخليج، وكلها ستحقق إنجازات، وقطر بالذات سائرةٌ، بخطى واثقة بدون تفريط في علاقاتها مع جيرانها في الخليج أو الوطن العربي، نحو مزيد من النجاح والمرونة العالية. ويشكّل هذا كله رصيداً متميزاً ليس لدولة قطر وحدها، أو دول الخليج وحسب، ولكن للوطن العربي بمشرقه ومغربه.